

Distr.: General
10 December 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٥٣ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة دينيس ماكوييد (أيرلندا)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٣ من جدول الأعمال (انظر A/64/420). وتم البت في البند الفرعي (ط) في الجلستين ٣٥ و ٤١ المعقودتين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/64/SR.35 و 41).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/64/L.33 و A/C.2/64/L.60

٢ - في الجلسة ٣٥ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل السودان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة" (A/C.2/64/L.33) وهذا نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ٧/٥٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في عشرة أجزاء تحت الرموز A/64/420 و Add.1-9.



و ٢١٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٠٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢٠٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢١٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٩٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، المتعلقة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية،

”وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تلاحظ أن البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ أسهم في إذكاء الوعي بالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فيما يتصل بإمدادات الطاقة العالمية،

”وإذ تكرر تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والمبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“) بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة،

”وإذ تشير إلى المناقشة المواضيعية للجمعية العامة بشأن كفاءة استخدام الطاقة وحفظ الطاقة، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي عقدت في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩،

”وإذ ترحب بالعرض المقدم من حكومة الهند لاستضافة المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة في نيو دلهي في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠،

”وإذ ترحب أيضا بالمبادرات الرامية إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تسلّم بأن تطوير الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن يؤدي دورا هاما في تنويع مصفوفة الطاقة، وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في إنتاج الطاقة واستهلاكها، وتسريع النمو الاقتصادي والعمالة، مع الإنصاف والإدماج الاجتماعي، وكفالة سبل

الحصول على الطاقة وتوافرها، وتعزيز التعاون والتكامل في مجال الطاقة، وتقديم الفوائد البيئية وتحقيق التنمية المستدامة،

”وإذ تشدد على أن زيادة استخدام وتعزيز جميع أشكال الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أشكال الطاقة الشمسية الحرارية والفلطائية الضوئية وطاقة الكتلة الأحيائية والطاقة الريحية والمائية والمدينة الجزرية والمحيطية والحرارية الأرضية، يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تسلّم بأن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن يتيح خيارات مهمة لتوفير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وزيادة إمكانية الحصول على خدمات طاقة حديثة،

”وإذ تلاحظ أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيا المتقدمة للطاقة النظيفة يتيح، إضافة إلى زيادة كفاءة إنتاج الطاقة واستخدامها، خيارات يمكن أن تحسن الأحوال البيئية العالمية والمحلية،

”وإذ تعترف بإسهامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتصدي لتغير المناخ الذي يشكل مخاطر وتحديات جسيمة،

”وإذ تلاحظ أن الطلب العالمي على الطاقة لا يزال في ازدياد، مع التسليم بأن حصة الطاقة المستمدة من المصادر الجديدة والمتجددة ما زالت منخفضة كثيرا عن إمكاناتها الكبيرة، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

”وإذ تشدد على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد توفير موارد مالية كافية وذات نوعية ملائمة في التوقيت المناسب، وكذلك الحاجة إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل إتاحة استخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

”وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات

الإغائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بالحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للاستثمار والتمويل المطرد،

”وإذ تعترف بأن لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يواصلان الاضطلاع بدور محوري كمنتدين لمناقشة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتنمية المستدامة،

”وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات التي شرعت في سياسات وبرامج تسعى إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، وإذ تعترف بإسهامات المبادرات والمؤسسات الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية في دعم الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في هذا الصدد،

”وإذ تلاحظ مع التقدير إنشاء الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، التي ترمي إلى تشجيع نشر الطاقة المتجددة واستخدامها المستدام،

”وإذ تلاحظ أيضا مع التقدير الآليات والمبادرات الإقليمية للتعاون والتكامل في مجال الطاقة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل صندوق تمويل مصادر الطاقة البديلة النابع لتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، ومشروع أمريكا الوسطى للتكامل والتنمية، وبرنامج منطقة البحر الكاريبي لتنمية الطاقة المتجددة، ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في مجال الطاقة، في جملة آليات ومبادرات أخرى،

”وإذ تلاحظ مع القلق أن الملايين من الفقراء في البلدان النامية غير قادرين على تحمل تكلفة الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، حتى عندما تكون تلك الخدمات متوفرة،

”وإذ تؤكد على الحاجة الملحة لإزالة الحواجز على جميع المستويات من أجل تعزيز واستخدام الطاقة المتجددة،

”١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

”٢ - تؤكد ضرورة تحقيق زيادة هامة في حصة الطاقة الجديدة والمتجددة في مصفوفة توريد الطاقة على الصعيد العالمي؛

”٣ - تؤكد من جديد الحاجة إلى التنفيذ التام لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٤ - تشدد على الحاجة إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية، وتأخذ في اعتبارها تنوع الحالات وتباين السياسات الوطنية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٥ - تشدد أيضا على الحاجة إلى تكثيف أعمال البحث لدعم تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مما سيتطلب زيادة الالتزام بحشد الموارد المالية والبشرية لتعجيل بجهود البحث، من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، حسب الاقتضاء، بمن فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية؛

٦ - تشدد كذلك على الحاجة إلى التعجيل في تنمية ونشر واستعمال تكنولوجيات كفاءة الطاقة وحفظ الطاقة الميسورة التكلفة والأكثر نظافة، وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة، بالإضافة إلى نقل هذه التكنولوجيات، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط ميسرة و تفضيلية؛

٧ - تشجع الجهود التي تبذلها الحكومات بهدف تهيئة وتطوير بيئة مواتية على جميع المستويات لكفالة تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود في البلدان النامية؛

٨ - تهيب بالحكومات وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين السعي، حسب الاقتضاء، إلى الجمع بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، التي يمكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٩ - تشجع المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لتعزيز فرص حصول أشد الناس فقرا على الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ولتحسين كفاءة الطاقة والحفاظ عليها بالجوء إلى مزيج من التكنولوجيات المتاحة، مع المراعاة التامة لأحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

١٠ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها بعض البلدان النامية لوضع أهداف وطنية طوعية للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة؛

١١ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة أن تزيد زيادة كبيرة في الموارد المالية وتتخذ الإجراءات اللازمة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

١٢ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية في مجال تشجيع تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وإنتاجها واستخدامها، مع التسليم بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا فيما يتعلق بالحصول على إمدادات وخدمات للطاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها؛

١٣ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تطوير واستخدام مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة الجديدة والمتجددة، بجملة وسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية وبناء القدرات؛

١٤ - **تهيب كذلك** بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية التي تقوم بالفعل بتطوير واستغلال مواردها من الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وذلك بهدف الحفاظ على كفاءة واستدامة إنتاج الطاقة؛

١٥ - **تكرر دعوها** جميع مؤسسات التمويل ذات الصلة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك مؤسسات التمويل الإقليمية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تواصل، حسب الاقتضاء، دعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الملائمة للبيئة والتي ثبتت جدواها، مع مراعاة التامة للبنية الإنمائية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، وأن تساعد في تحقيق معدلات الاستثمار اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة، بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

١٦ - **تلاحظ وتشجع** الأنشطة الجارية ذات الصلة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة داخل منظومة الأمم المتحدة؛

”١٧ - تشجع منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إذكاء الوعي بأهمية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك ضرورة تشجيع مصادر جديدة ومتجددة للطاقة، وبالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه هذه المصادر في إمدادات الطاقة على النطاق العالمي، وبخاصة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

”١٨ - تسلم بالحاجة إلى توفير الموارد المالية والتقنية، فضلا عن بناء القدرات والوصول إلى التكنولوجيا ونقلها لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والرخيصة وعلى الطاقة الجديدة والمتجددة من أجل النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”١٩ - تشجع الأمين العام على مواصلة بذل جهوده من أجل تعزيز حشد الموارد المالية، بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وتوفير المساعدة التقنية وتعزيز فعالية الأموال الدولية المتاحة حاليا والاستفادة الكاملة منها، من أجل التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

”٢٠ - تؤكد أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتاحة واستكشاف مصادر إضافية يتطلبان نقل التكنولوجيا ونشرها على نطاق العالم، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

”٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضع في اعتباره آراء الدول الأعضاء بشأن الإجراءات المتخذة لتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتعزيز الطاقة المتجددة واستخدامها والتحديات الماثلة أمام تهيئة هذه البيئة؛

”٢٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ”التنمية المستدامة“، البند الفرعي المعنون ”تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة“.

٣ - وفي الجلسة ٤١ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة“ (A/C.2/64/L.60) قدمته مقررة اللجنة دينيس ماكويدي (أيرلندا) استنادا إلى مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.33.

- ٤ - وفي الجلسة نفسها، وبناءً على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة ومباشرة البت في مشروع القرار A/C.2/64/L.60.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة أن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٦ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، صوتت المقررة مشروع القرار شفويًا بدمج الفقرتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين من الديباجة.
- ٧ - وفي الجلسة ٤١ أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/64/L.60 بصيغته المصوبة شفويًا (انظر الفقرة ٩).
- ٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/64/L.60، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/64/L.33 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٩ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٧/٥٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٢١٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٠٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٢٠٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢١٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٩٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تكرر تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢) والمبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٤) بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة،

وإذ تشير مع التقدير إلى الحوار المواضيعي التفاعلي الذي نظّمته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "كفاءة الطاقة وحفظها ومصادرها الجديدة والمتجددة" في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وإلى إسهامه في الحوار الحكومي الدولي المتعلق بمسائل الطاقة،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ ترحب بما قدم مؤخرا من حوافز سياسية من أجل استحداث مصادر جديدة ومتجددة للطاقة في جميع أنحاء العالم لا سيما في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ ترحب بالعرض أيضا المقدم من حكومة الهند لاستضافة مؤتمر دولي للطاقة المتجددة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠،

وإذ ترحب كذلك بالمبادرات الرامية إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلّم بأن لتطوير الطاقة الجديدة والمتجددة دورا هاما في تنويع مصادر الطاقة، وتحقيق مزيد من الكفاءة في مجال الطاقة، ودعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتسريعهما، وإيجاد فرص للعمل، وكفالة سبل الحصول على الطاقة وتوافرها، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة، وتقديم فوائد بيئية، مسهما بذلك في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد على أن زيادة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيزها لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أشكال الطاقة الشمسية الحرارية والفلطائية الضوئية وطاقة الكتلة الأحيائية والطاقة الريحية والمائية والمدينة الجزرية والمحيطية والحرارية الأرضية، يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلّم بأن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن تسهم في زيادة إمكانيات الحصول على خدمات طاقة حديثة،

وإذ تلاحظ أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيا المتقدمة للطاقة النظيفة، إضافة إلى زيادة كفاءة إنتاج الطاقة واستخدامها، يتيح خيارات يمكن أن تحسن الأحوال البيئية العالمية والمحلية،

وإذ تعترف بأن حصة الطاقة الجديدة والمتجددة في إمدادات الطاقة على الصعيد العالمي لا تزال منخفضة، وهو ما يرجع إلى جملة عوامل منها ارتفاع تكاليف العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، لا سيما وهي في مرحلة تطویرها، وإذ تؤكد على أن خفض

هذه التكاليف في فترة وجيزة يمكن أن يقدم مساهمة بالغة الأهمية في تعزيز هذه التكنولوجيات،

وإذ تعترف بإسهامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتصدي لتغير المناخ الذي يندرج بمخاطر وتحديات جسيمة،

وإذ تلاحظ أن الطلب العالمي على الطاقة لا يزال في ازدياد، مع التسليم بأن حصة الطاقة المستمدة من المصادر الجديدة والمتجددة ما زالت منخفضة كثيرا عن إمكاناتها الكبيرة، بالرغم من الزيادة التي تحققت فيها مؤخرا، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى مواصلة استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد موارد مالية كافية وذات نوعية ملائمة في التوقيت المناسب، وكذلك الحاجة إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل إتاحة استخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بالحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للاستثمار والتمويل المطرد،

وإذ تعترف بأن لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يواصلان الاضطلاع بدور محوري من حيث كونهما منتدبين لمناقشة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات التي شرعت في تنفيذ سياسات وبرامج تسعى إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، وإذ تعترف بإسهامات المبادرات والمؤسسات الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية في دعم الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في هذا الصدد،

وإذ تلاحظ مع التقدير إنشاء الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، التي تهدف إلى تشجيع انتشار جميع أشكال الطاقة المتجددة واستخدامها المستدام،

وإذ تلاحظ أيضا مع التقدير الآليات والمبادرات الإقليمية للتعاون والتكامل في مجال الطاقة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ومنها، في جملة أمور، صندوق

تمويل مصادر الطاقة البديلة التابع لتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، ومشروع أمريكا الوسطى للتكامل والتنمية، وبرنامج منطقة البحر الكاريبي لتنمية الطاقة المتجددة، ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في مجال الطاقة، وخطة منطقة البحر الأبيض المتوسط للطاقة الشمسية، والشراكة القائمة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وبرنامج التعاون في مجال الطاقة في منطقة بحر البلطيق، وشراكة آسيا - المحيط الهادئ بشأن التنمية النظيفة والمناخ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الملايين من الفقراء غير قادرين على تحمل تكلفة الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، حتى عندما تكون تلك الخدمات متوفرة، وإذ تؤكد على الحاجة إلى مواجهة هذا التحدي من أجل تيسير سبل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة وجعلها ميسورة التكلفة للجميع، وبوجه خاص الفقراء،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، بوسائل منها إزالة العقبات على جميع المستويات،

١ - **تخطط علما بتقرير الأمين العام^(٥)؛**

٢ - **تؤكد الحاجة الملحة إلى مواصلة زيادة حصة الطاقة الجديدة والمتجددة في مجموع مصادر الطاقة على الصعيد العالمي؛**

٣ - **تؤكد من جديد الحاجة إلى التنفيذ التام لخطة جوهانسبرغ التنفيذية^(٤)، بوصفها الإطار الحكومي الدولي للتنمية المستدامة؛**

٤ - **تشدد على الحاجة إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا، وتأخذ في اعتبارها تنوع الحالات وتباين السياسات الوطنية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛**

٥ - **تشجع على وضع استراتيجيات تكون ذات منحى سوقي وتتوفر لها مقومات الاستمرار، يمكن أن تؤدي، في فترة وجيزة، إلى خفض تكاليف الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة قدرة هذه التكنولوجيات على المنافسة، بطرق منها القيام، عند الاقتضاء، باعتماد سياسات عامة في مجال البحث والتطوير وتنمية الأسواق؛**

(٥) A/64/277.

- ٦ - **تشدد أيضا** على الحاجة إلى تكثيف أعمال البحث والتطوير لدعم تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مما سيتطلب زيادة الالتزام بحشد الموارد المالية والبشرية لتعجيل بجهود البحث، من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، حسب الاقتضاء، بمن فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية؛
- ٧ - **تشجع** الجهود التي تبذلها الحكومات بهدف تهيئة وتطوير بيئة مواتية على جميع المستويات لكفالة تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها؛
- ٨ - **تهيب** بالحكومات وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين السعي، حسب الاقتضاء، إلى الجمع بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، التي يمكن أن تلي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- ٩ - **تشجع** المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لتعزيز فرص حصول أشد الناس فقرا على الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ولتحسين كفاءة الطاقة والحفاظ عليها بالجوء إلى مزيج من التكنولوجيات المتاحة، مع مراعاة التامة لأحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛
- ١٠ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها بعض الدول الأعضاء لوضع أهداف وطنية طوعية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وتشجع الدول الأخرى على أن تتخذ حذوها؛
- ١١ - **تشجع** الدول الأعضاء على زيادة استخدام أدوات فعالة في مجال السياسات، من قبيل تحديد أهداف وبرامج وغايات طوعية على الصعيد الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية، حسب الاقتضاء، لزيادة سبل الحصول على الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة وزيادة حصة الطاقة المتجددة؛
- ١٢ - **تهيب** بالحكومات أن تتخذ مزيدا من الإجراءات للتعبئة من أجل تقديم الموارد المالية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ونقل التكنولوجيات إليها وبناء قدراتها ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا فيها، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

١٣ - **هيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية في مجال تشجيع تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وإنتاجها واستخدامها، مع التسليم بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا فيما يتعلق بالحصول على إمدادات وخدمات للطاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها؛

١٤ - **هيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تطوير واستخدام مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة الجديدة والمتجددة، بحملة وسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية وبناء القدرات؛

١٥ - **تكرر دعوها** جميع مؤسسات التمويل ذات الصلة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك مؤسسات التمويل الإقليمية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تواصل، حسب الاقتضاء، دعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الملائمة للبيئة والتي ثبتت جدواها، مع مراعاة التامة للبنية الإنمائية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، وأن تساعد في تحقيق معدلات الاستثمار اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة، بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

١٦ - **تلاحظ وتشجع** الأنشطة الجارية ذات الصلة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتسلم بالدور الذي تضطلع به شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في تعزيز التعاون على نطاق المنظومة في مجال الطاقة؛

١٧ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إذكاء الوعي بأهمية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك ضرورة تشجيع مصادر جديدة ومتجددة للطاقة، والدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه هذه المصادر في إمدادات الطاقة على النطاق العالمي، وبخاصة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

١٨ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة بذل جهوده من أجل تعزيز حشد الموارد المالية، بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وتوفير المساعدة التقنية وتعزيز فعالية الأموال الدولية المتاحة حاليا والاستفادة الكاملة منها، من أجل التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

١٩ - **ؤكد** أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتاحة واستكشاف مصادر إضافية يتطلبان نقل التكنولوجيا ونشرها على نطاق العالم، بوسائل

منها التعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضع في اعتباره جملة أمور منها المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتعزيز الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، بما في ذلك التدابير المتخذة لتحسين إمكانيات الحصول على هذه التكنولوجيات؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة".